رؤية اقتصادية في موضوع الخصخصة

م . خالد طه عبد الكريم
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة ديالى

المقدمة

لقد ودع العالم القرن العشرين ودخل القرن الحادي والعشرين وهو تحت خيمة نظام اقتصادي عالمي جديد افرزته التطورات والتغيرات الجذرية في النظام الاقتصادي العالمي الذي تمخض عن نتائج جولة الاورغواي وقيام منظمة التجارة العالمية W.T.O ولعل ابرز خصائصه تفعيل الحرية الاقتصادية وازالة العقبات امام تدفق المعلومات والتجارة السلعية والخدمة والاستثمارات الخارجية ، والاتجاه نحو اقامة تكتلات اقتصادية في ظل سوق تنافسية عالمية واسعة تمتد بين كافة دول العالم ، وسيكون لمن يمتلك مقومات التقدم الفني والرأسمالي القدرة على دخول هذا النظام والاستفادة منه .

وقد ورثت كثير من دول العالم وخاصة الدول النامية ، معوقات الدخول الكفء لهذا النظام الاقتصادي الجديد ، كان ابرزه تضخم حجم القطاع العام وعجزه عن تحقيق ما كان مستهدفاً منه ، بعد ان كان ينظر اليه على انه وسيلة جيدة وفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية في هذه الدول ، اصبح عالة عليها ، وازاء هذه المظاهر السلبية لانخفاض الكفاءة الاقتصادية في وحدات القطاع العام ، ساد الاعتقاد بان القطاع العام بات اكبر مما ينبغي ، وان تكلفة الاحتفاظ به اصبحت مرتفعة على اقتصادها ، وتطلعت هذه الدول الى التطبيق الجاد لبرامج الاصلاح الاقتصادي ، واتخذ الاصلاح الاقتصادي مسارات واتجاهات عديدة ، برز منها ماعرف في الادب الاقتصادي بالخصخصة Privatization واصبحت الخصخصة اسلوباً للتخلص من الحجم الزائد للقطاع العام وتحقيق الكفاءة الاقتصادية بصفة عامة والكفاءة الانتاجية بشكل خاص ، خاصة وان المعونات المالية والفنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مشروطة بتطبيق

اسلوب الخصخصة كاحدى سياسات المعالجة للاوضاع المالية المتدهورة في عموم الدول النامية والدول المدينة بالذات .

وكلمة الخصخصة صار لها اكثر من دلالة لارتباطها بعملية التحول الاقتصادي والاجتماعي في الدول التي اتبعت التخطيط المركزي كاسلوب تنموي ، علاوة على ما تستهدفه الخصخصة من تسهيل اندماج الاقتصادات الوطنية للدول النامية في مسيرة الاقتصاد العالمي واعادة هيكلة هذه الاقتصادات لتتماشى مع نمط واليات الاقتصاد الحر.

ولقد شعرت الدول العربية عموما وخاصة التي انتهجت اسلوب التخطيط المركزي بانها تسبح عكس التيار وان النتائج التي حصلت عليها ليست هي المرجوة ، وان الخسائر تزداد يوماً بعد اخر في انتاجها ، لذا صار من الضروري مراجعة الحسابات خاصة ان ثبت فشلها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان يشكل قوة عظمى عالمياً .

وبالنتيجة فقد اصبحت الخصخصة ظاهرة عالمية لها تاثير على جميع دول العالم بما فيها تلك التي تتبنى النظام الاقتصادي المخطط ومن الصعوبة بمكان ان نجد دولة في العالم لا تتبنى برنامجاً للخصخصة وحيث انها ظاهرة ما زالت في بداياتها ، ونتائجها ما زالت محدودة ، اصبح لزاماً علينا في العراق بالذات وخاصة بعد التحولات السياسية والاقتصادية الجذرية ان يقراء موضوع الخصخصة كاسلوب اقتصادي قراءة تحليلية متانية وواسعة وشاملة وهذا ما سيكون قدر المستطاع .

هدف البحث

ايضاح ان الخصخصة سياسة اقتصادية تنموية يمكن ان تتبعها اية حكومة بخصوصية وطنية لتحقيق تنمية حقيقية ومستدامة تلبي حاجات المجتمع في الرفاهية Welfare

فرضية البحث

ان الخصخصة سياسة اقتصادية تحمل بين ثناياها مزايا معينة يمكن تعزيزها، وعيوباً معينة يمكن تحجيمها اذا طبقت بشكل مدروس وانتقائي ومتدرج .

مشكلات البحث

موضوع الخصخصة حديث نسبياً وثمراته غير ناضجة بمستوى كافٍ لحد الان ، وتتفاوت المواقف اتجاهه من دولة الى أخرى ومن اقتصاد الى اخر ، علاوة على قلة المصادر العربية والعراقية بالذات التي تعالج هذا الموضوع .

المبحث الاول

النشأة والتعريف والاهداف

نشأة الخصخصة

يمكن ارجاع الخصخصة الى عمق التاريخ وبالتحديد الى عالم الاجتماع العربي ابن خلدون عندما تحدث في مقدمته عن اهمية اشراك القطاع الخاص بالانتاج وذلك منذ اكثر من ستمائة سنة (١٣٧٧م)[١] . وكذلك نادى بها مؤسس علم الاقتصاد الحديث آدم سمث في كتابه الشهير (ثروة الامم) المنشور عام ١٧٧٦ م وذلك بالاعتماد على قوى السوق والمبادرات الفردية وذلك من اجل التخصص وتقسيم العمل وبالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية سواء على المستوى الكلي او الجزئي [٢] . ويمكن ان تكون اول عملية خصخصة على مستوى العالم في العصر الحديث ، أي قيام شركة خاصة بخدمة عامة كانت تقوم بها الحكومة عندما تعاقدت بلدية نيويورك مع شركة خاصة للقيام باعمال تنظيف شوراع المدينة وذلك عام ١٧٧٦ م [٣] .

اما في عصرنا الراهن فتعتبر بريطانيا الدولة الرائدة في تطبيق اسلوب الخصخصة وذلك في بداية الثمانينيات في القرن الماضي ، عندما تسلم حزب المحافظين الحكم بعد انتخابات عام ١٩٧٩ حيث تبنت حكومة تاتشر برنامج خصخصة المشروعات والمرافق العامة ، وشكل هذا البرنامج بداية تاريخية سرعان ما تبنته معظم دول العالم واخذت به مختلف الانظمة السياسة وتناول مختلف المجالات الاقتصادية حيث بدات الخصخصة في القطاعات الصناعية والتجارية والمالية لتطال فيما بعد قطاعات البنى

١. رياض الزعبي ، الخصخصة ودورها في المؤسسة ، www.adm.gov.ae .
٢ . المصدر السابق .
٣. د . عوض شفيق عوض " الخصخصة " قراءة وعرض ، محمود سلامة الهايشة
Mahmoud – alhaisha @ yahoo.com

التحتية والخدمات المحلية وامتدت لتشمل في الوقت الحاضر مجالات الصحة والتعليم وعدداً من الانشطة الادارية [١] . وعليه فان كلمة الخصخصة هي كلمة جديدة تماماً دخلت الادب الاقتصادي ، حتى انها ظهرت لاول مرة في قاموس ويبستر (لطلبة الكليات) في عام ١٩٨٣ م [٢] . اما بيانات البنك الدولي الصادرة فتبين ان الخصخصة صارت اتجاهاً معروفاً خلال السنوات الاخيرة ، فقد زاد عدد الدول التي طبقت الخصخصة من (١٢) دولة في عام ١٩٨٨ الى اكثر من (٨٠) دولة عام ١٩٩٥ [٣] .

تعريف الخصخصة

لا يوجد مفهوم دولي متفق عليه لكلمة الخصخصة ، حيث يتفاوت هذا المفهوم من دولة الى اخرى ، غير انها تتقارب جميعاً عند مفاهيم مشتركة ، حيث يمكن القول انها فلسفة اقتصادية حديثة ذات إستراتيجية لتحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة من القطاع العام الى القطاع الخاص[٤] .

كما انها تعني نقل الملكية العامة او اسناد ادارتها الى القطاع الخاص [٥] . وكذلك تعني تحويل الملكية العامة الى ملكية خاصة باستبعاد راسمال العام ، وهي ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة للوصول الى الهدف النهائي ، وهو تطبيق آليات السوق الحر والنظام الرأسمالي[٦] . كما عرفت بانها سياسة تتمثل في زيادة كفاءة ادارة وتشغيل المشروعات العامة من خلال اعتماد آليات السوق والتخلص من البيروقراطيات الادارية [٧]وعرفت بانها نقل ملكية او ادارة نشاط اقتصادي اما جزئياً او كلياً من القطاع العام

١.د. مروان محي الدين القطب ، طرق خصخصة المرافق العامة – الامتياز – الشركات المختلطة – BOT – تفويض المرفق العام – دراسة مقارنة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط١ ، ٢٠٠٩ ، ص٢٥٩ .
٢. ستيف هـ . هانكي ، استراتيجيات تحول الملكية العامة الناجح للقطاع الخاص ، من كتاب تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية في الشرق والغرب ، اعداد وتحرير ستيف هـ ز هانكي ، ترجمة محمد مصطفى غنيم ، ومراجعة وتقويم د . شريف لطفي ص٧٩ .
٣. د . محمد شريف بشير ، اتجاهات ودروس مستفادة www.Islamonline.net/arabic/economics/2001
٤. د . عوض شفيق عوض ، مصدر سابق .
٥. د . محمد شريف بشير ، اتجاهات ودروس مستفادة ، مصدر سابق ، www.Islamonline.net
٦. د . نائل موسى ، الخصخصة تفاحة الاغنياء حنظلة الفقراء ، www.Islamonline.net/arabic/economics/2001
٧. د . مروان محيي الدين القطب ، مصدر سابق ، ص٢٦٠ .

[١]وورد مفهوم الخصخصة في معجم مفاهيم التنمية ، بانها تحويل ملكية الاصول والشركات من القطاع العام الى القطاع الخاص عن طريق البيع او غيره [٢] . كما جاءت عدة تعاريف للخصخصة من خلال منظمات اقتصادية [٣] ومنها تعريف البنك الدولي (زيادة مشاركة القطاع الخاص في ادارة الانشطة والاصول التي تسيطر عليها الحكومة او تملكها) . وتعريف بادوا شيبا نائب مدير البنك المركزي الايطالي (هي سياسة ومرحلة من سياسات التحرر الاقتصادي تعمل على تحويل المشروعات العامة الى مشروعات خاصة سواء في مجال الملكية او الادارة باستخدام العديد من الاساليب المتاحة والملائمة) . وتعريف نيقولاس اريديتو باريتا مدير البنك الدولي للنمو الاقتصادي (التعاقد او بيع خدمات او مؤسسات تسيطر عليها او تمتلكها الدولة الى اطراف من القطاع الخاص) .

وعموماً قد يظن البعض – كما اشار الدكتور مروان القطب – الى ان مفهوم الخصخصة قاصر على نقل ملكية المرافق العامة في القطاع العام الى القطاع الخاص ، في حين ان مفهومها يشمل ادارة المؤسسات العامة من قبل اشخاص القطاع الخاص ، ولهذا المفهوم اهمية كبيرة لان الخصخصة عن طريق الادارة تحافظ على ملكية الدولة لمرافقها العامة وتوفر ادارة مرنة لهذه المرافق و تحقق انتاجية عالية [٤] .

ونستشف من جملة هذه التعاريف ان اتجاهاً في دور وواجب الدولة في مسيرة النشاط الاقتصادي قد تغير ، فالدولة في المفهوم الاقتصادي الحديث ينبغي ان تهتم بالامور الكبيرة كالامور السياسية والادارية والامنية والاجتماعية التي ترتبط بسياستها العليا ، اما سائر الامور الاخرى فيمكن تامينها من القطاع الخاص ، وذلك في اطار القوانين والانظمة التي تضعها الدولة وتنظم من خلالها عمل هذا القطاع . وبالتالي فان الخصخصة تشكل المفهوم المعاكس للتأميم Nationlization الذي اخذت به الدول الاشتراكية وبعض الدول الصناعية كفرنسا في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي .

اهداف الخصخصة

٨.د . عوض شفيق عوض ، المصدر السابق .
١. اسعد مكاوي ، د . محمد حمادة ، معجم مفاهيم التنمية ، لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ، الاسكوا والبنك الدولي ومؤسسات الامام الصدر ، لبنان ، ص١٨٤ .
٢. رياض الزعبي ، مصدر سابق .
٣. د . مروان محي الدين القطب ، مصدر سابق ، ص٧ .

تبقى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الهدف العام للسياسة الاقتصادية لأية دولة ولأي نظام ، والخصخصة باعتبارها احدى وسائل هذه السياسة في وقتنا الراهن ، فلها أهداف خاصة مثل زيادة المنافسة وتحسين الاداء والكفاءة الاقتصادية ، تنشيط وتطوير اسواق المال ، توسيع قاعدة الملكية ، خفض العجز المالي الحكومي[١] .

وكذلك يمكن ان تكون وسيلة لنقل الاموال وزيادة السيولة ، وجذب المستثمرين الاجانب ، ونقل التقنية الحديثة [٢] . ويرى الدكتور عبد الرحمن التويجري رئيس هيئة السوق المالية السعودية ان هدف الخصخصة بشكل عام هو لرفع فاعلية الاقتصاد الوطني وتوسيع ملكية المواطنين في مراكز الانتاج الاقتصادي وتشجيع توظيف الاستثمارات المحلية والأجنبية داخل البلاد [٣] .

ويمكن حصر الاهداف بشكل تفصيلي بما يلي [٤] :

١. تقليص حجم القطاع العام الذي تضخم حجمه لا سيما لدى الدول التي تتبنى الافكار الاشتراكية .
٢. تخفيف الاعباء عن الميزانية العامة التي تكبدت خسائر فادحة نتيجة فشل القطاع العام .
٣. سداد الديون المترتبة على الدولة لان حصيلة بيع المشروعات العامة تكرس عادة لسداد ديون الدولة .
٤. رفع مستوى الكفاءة الانتاجية للمرافق العامة الاقتصادية ، لان ادراتها من خلال القطاع الخاص تقوم على اعتماد الاساليب والطرق المعمول بها في السوق والتي تتسم بالمرونة والبعد عن الجمود والبيروقراطية ، كما انها تخضع لقواعد المنافسة التي تؤدي الى تحسين جودة الخدمات .
٥. تعزيز دور القطاع الخاص الذي يساهم في تحقيق القيم المضافة التي تدعم الاقتصاد الوطني وتطوره .

---

١. رياض الزعبي ، مصدر سابق .
٢ الجزيرة ، الخصخصة تتطلب شروط للنجاح وارضاء الجماهير ، www.algazeera.net
٣. شريف عبد الحميد ، لندن ، ١١/ يناير /٢٠٠٨ ، العدد ١٠٦٣٦ ، www.alsharqalawset.com
٤. لزيادة المعلومات يمكن الرجوع على سبيل المثال الى د . مروان محي الدين القطب ، مصدر سابق ، ص٢٦٧ ، و د . شريف لطفي من كتاب تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص ، مصدر سابق ، ص٦ .

٦. تامين الرساميل في القطاع الخاص التي تكون ضرورية لادارة المرافق العامة الاقتصادية واتاحة المنشأت العامة والبنى التحتية فلا تتحمل الدولة عبء تامين مصادر التمويل .

٧. توسيع قاعدة الملكية ، لاسيما عندما يجري بيع المشروعات عن طريق الاكتتاب الذي يفتح امام المواطنين الذين يشاركون في ادارة هذه المشاريع والمرافق العامة وتحمل مسؤولية نجاحها او فشلها .

٨. زيادة قاعدة الضريبة فاذا ما عهد الى القطاع الخاص لادارة هذه المشاريع والمرافق العامة فان الدخل الناتج عن هذه الادارة يخضع للضريبة ما لم يجد نص مخالف .

٩. رفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين جودة السلعة او الخدمة .

١٠.تخفيف عبء الضرائب وعبء التضخم عن الجمهور .

١١ . زيادة الادخار السنوي والاستثمار القومي نتيجة لفتح ابواب الاستثمار امام المدخرين ، فيخف ميلهم الى الاكتناز في صورة الاحتفاظ بذهب او بعقارات او بعملات اجنبية ويتحولون الى الاستثمار المنتج .

١٢. زيادة صادرات وتدعيم القدرة على منافسة الواردات دون الحاجة الى اساليب الحماية المبالغ فيها نتيجة ارتفاع مستوى جودة السلعة او الخدمة وازدياد الانتاجية ، مما يساعد على تحسين مركز ميزان المدفوعات وتخفيض الحاجة الى الديون والمعونات الخارجية .

١٣. تشجيع دخول واستيعاب التكنلوجيا الحديثة ومسايرة العالم في هذا المضمار .

المبحث الثاني

الاسباب والاساليب والنتائج والمشكلات

اسباب (دوافع الخصخصة)

في ظل ادراك دول العالم عامة والدول النامية خاصة التحديات الاقتصادية التي خلفتها سياسات واستراتيجيات التنمية التي اعتمدت على القطاع العام بشكل اساسي وما

خلفه من مشاكل كبيرة بدأت عملية اعادة النظر في دور هذا القطاع والعمل على تعظيم دور القطاع الخاص وتاهيله لممارسة دور قيادي في عملية التنمية الاقتصادية في ظل العولمة القائمة على تحرير الاقتصاد والاعتماد على حرية السوق [١] .

ولذلك تزايدت وتيرة الاخذ بالخصخصة باعتبارها عنصراً حاسماً في عملية التحول الاقتصادي في جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، فقد طبقت برامج واسعة في كل من بريطانيا واليابان وهي دول صناعية كما طبقت في اصغر الاقتصاديات حجماً مثل نيوزلندا وشيلي[٢] . علاوة على ان سياسة الخصخصة اصبحت من القيود الاساسية لكل من البنك والصندوق الدوليين كاحد الوصفات لمعالجة الاوضاع المالية المتدهورة في الدول النامية [٣] .

ولقد اعتمدت الدول في المراحل السابقة على التخصيصات المالية الضخمة لاحداث برامج تنموية شاملة مما احدث عجزاً دائما ومستمراً لدى معظمها الامر الذي حدا بها الى البحث عن وسائل اخرى لعل اهمها هو مشاركة القطاع الخاص ، خاصة في الدول النامية التي تشكو من مشكلة التمويل ، نقل التكنولوجيا الحديثة ، نقل مخاطر التمويل اى القطاع الخاص وكذلك الارتقاء بجودة السلع والخدمات المقدمة للمواطنين [٤] .

ان تضخم حجم القطاع العام اضافة الى سوء ادارته ادى الى تراكم ديون الدولة وعجز الميزانية ، اضافة الى تدني الانتاجية وضعف الخدمات المقدمة للمواطنين [٥] . مما ولدت قناعة بان القطاع الخاص يمكنه ادارة الصناعات بشكل اكثر فاعلية وادارة الخدمات بكفاءة اكبر ، وقد برزت ادلة تؤيد تفوق القطاع الخاص على القطاع العام في دول عديدة ، ولذلك اصبحت الخصخصة هي الاتجاه السائد للتنمية ، نتيجة تحول تدريجي ولكنه عميق في المواقف على مستوى العالم حول الدور الفاعل للقطاع الخاص ، وهذا التحول يقوم على اساس تجارب العالم الثالث ذاته ، اذ ان الدول النامية التي تعتمد

١. رياض الزعبي ، مصدر سابق .
١. د . محمد شريف بشير ، مصدر سابق .
٢. اسعد مكاوي ، د . محمد حمادة ، مصدرسابق ، ص١٨٤ .
٣. د . سمير محمد عبد العزيز ، د . اسماعيل حسين ، د . شكري رجب العشماوي ، مصدر سابق ، ص آ .
٤. د . مروان محي الدين القطب ، مصدر سابق ، ص٢٥٧ .

على قوى السوق كمحرك لنظمها الاقتصادية اخذت بصفة عامة تنمو بسرعة اكبر من تلك التي لها اقتصاديات مخططة وموجهة والتي تسيطر عليها الدولة (القطاع العام) ، فاقتصاديات السوق تتضمن تنوعاً اكبر ومرونة اكثر من الاقتصاديات الخاضعة للسيطرة [١] .

ان دوافع سياسة الخصخصة تتراوح بين دوافع عملية للغاية (كتحقيق دخل نقدي فوري ، عملات اجنبية فورية ، تسوية ديون اجنبية ، تشجيع الاستثمارات الاجنبية ، تنمية اسواق رؤس الاموال) وبين دوافع فلسفية أي تكون بمجرد اعتناق مبدأ المشروعات الحرة [٢] .

ونتيجة لكل ما ذكر فقد ظهرت اراء لاقت قبولاً واسعاً تؤيد الدور الكبير والمتعاظم للقطاع الخاص في مسيرة التنمية وذلك للاسباب الرئيسية التالية[٣] :

١. ندرة الموارد المالية لدى حكومات الدول النامية عموماً .
٢. الصعوبات التي تواجه الدول النامية في الحصول على التقنيات الحديثة والمتطورة .
٣. معظم مشروعات البنية الاساسية التي كانت مسؤولية الحكومات بالدول النامية اصيبت في نهاية الامر بالفشل والخسارة بسبب سوء الادارة الحكومية وانخفاض مستوى الجودة ، وضعف الصيانة ، والبيروقراطية وعدم المرونة وغياب حافز الربح .
٤. التطور التقني الهائل الذي تحقق على مدى العقود القليلة الماضية كان شأنه ان اضعف قدرة الحكومات على الاستمرار في احتكار السلع والخدمات الاستراتيجية فقد اجبرت على ضرورة التماشي مع روح العصر والسماح للقطاع الخاص بالدخول الى الاسواق لتقديم السلع والخدمات المهمة والتنافس مع الشركات الحكومية ومع الشركات الخاصة المحلية والاجنبية الاخرى الامر الذي جعل المستهلك هو المستفيد لحصوله على السلع والخدمات بجودة اعلى وبسعر اقل .

---

٥. بيتر ماكفرسون ، بشائر تحويل الملكية العامة للخاصة ، من المصدر السابق ستيف هـ . هانكي ، ص٢٤ .
١. تيرم . اوهاشي ، تسويق المشروعات المملوكة للدولة ، من المصدر السابق ، ص١٠٢ .
٢. د . سمير محمد ، د . اسماعيل حسين ، د . شكري رجب ، مصدر سابق ، ص٣٨ .

٥. اشراك القطاع الخاص في انشاء وتحسين البنية الاساسية للدولة من شانه ان يؤدي الى توفير المزيد من مصادر التمويل البديلة والى زيادة الكفاءة الاقتصادية للمشروعات بشكل عام ، الامر الذي ينعكس بوضوح على معدلات النمو الاقتصادي .

وبالنتيجة ولتجنب الاثار السلبية لادارة القطاع العام وخاصة مشروعات البنية الاساسية والمشروعات الصناعية والتجارية ، فقد توجهت معظم دول العالم الى القطاع الخاص ، بهدف تحقيق ادارة فعالة تسهم في تجنب الخسائر الناتجة عن سوء ادارة هذه المشاريع وتمكينها من تقديم خدمات ذات جودة عالية بصورة مستمرة ومنتظمة نتيجة القناعة الراسخة لدى معظم الاقتصاديين بان ادارة القطاع الخاص تمثل الادارة الامثل التي تحقق اهداف النشاط الاقتصادي والتي تتناسب مع افكار الخصخصة التي احتلت حيزاً مهماً في الفكر الاقتصادي المعاصر [١] .

اشكال (اساليب الخصخصة)

الحكومة عموماً مخيرة باتباع واحداً او اكثر من الاساليب ، بما يتناسب وظروف الاقتصاد الوطني وطبيعة النشاط وظروف المشروع العام الذي يخضع لعملية الخصخصة ، ويمكن ان تاخذ الخصخصة شكلين رئيسين هما الاول بيع اصول مملوكة للدولة الى القطاع الخاص والثاني هو ان تتوقف عن تقديم سلع او خدمات كانت تضطلع بها في السابق مباشرة وتعتمد على القطاع الخاص في تقديم تلك الخدمات[٢].

فيما جاءت تقسيمات اخرى لانواع واساليب الخصخصة منها [٣] :

اولاً : الاساليب التقليدية وتشتمل على

١. **امتياز المرفق العام :** وهو تخويل القطاع الخاص من خلال عقد اداري بادارة المرفق العام .

٢. **شركات الاقتصاد المختلط :** وهي شركات تجارية يشارك في راسمالها القطاع العام والقطاع الخاص ويكون للاول اغلبية الاسهم .

١. د . مروان محي الدين القطب ، مصدر سابق ، ص ٩ .
٢. د . عوض شفيق عوض ، مصدر سابق .
٣. د . مروان محي الدين القطب ، مصدر سابق ، ص ٧٠ .

ثانياً : الاساليب المعاصرة وتشتمل على

١. BOT : وهو الاكثر انتشاراً في العالم المعاصر ، لاسيما في اطار خصخصة المرافق العامة ويعني قيام القطاع الخاص ببناء المرفق العام وادارته لمدة زمنية ، ثم تعاد ملكيته للدولة .

٢. تفويض المرفق العام : حيث تعد تطوير لعقد الامتياز التقليدي حيث يتضمن تعهد الدولة الى القطاع الخاص بايجار المرفق العام وادارته بالشراكة .

ويمكن ان نذكر اساليب الخصخصة بشكل تفصيلي بما يلي [١] :

١. بيع وحدات القطاع العام ، ويعد هذا الاسلوب الاكثر انتشاراً في العالم ويمكن ان يكون البيع جزئياً او كلياً .

٢. التعاقد او خصخصة الادارة في هذا الشكل تبقى ملكية راسمال الشركات في يد الدولة في حين تتنافس وحدات القطاع الخاص على الحصول على عقود تخولها حق الادارة لحساب الدولة مقابل مزايا معينة كحصة من الربح او الانتاج وهذا الاسلوب اقل اثارة للجدل من الاسلوب السابق ، ويتم عن طريق المناقصات العامة من خلال عقود ادارة للوحدات او عقود تاجير لخطوط الانتاج مقابل مبلغ ثابت تحصل عليه الدولة ، وقد طبقت الصين هذا الاسلوب بنجاح .

٣. السماح للقطاع الخاص بمزاولة نشاطات يحتكرها القطاع العام مثل صناعة السلاح وهذا يؤدي مع مرور الوقت لتوسيع مشاركة القطاع الخاص والخصخصة على المدى

١. لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع على سبيل المثال الى كل من د . نائل موسى ، مصدر سابق ، ورياض الزعبي مصدر سابق ايضاً ، د . سمير محمد عبد العزيز ، د . اسماعيل حسين اسماعيل ، د . شكري رجب العشماوي ، نظام البناء . التشغيل . نقل الملكية BOT لتحويل وادارة وتحديث مشروعات البنية التحتية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص٢ ، ص٤٠ ، ص٣١٣ ، ود . شريف لطفي ، مصدر سابق ، ص٥ .

الطويل دون الحاجة لتغير ملكية النشاطات العامة ، لذا فهو يسمى بالخصخصة التلقائية .

٤. الطرح العام للاسهم .

٥. الطرح الخاص للاسهم .

٦. نظام الكوبونات لمشاركة الطبقات محدودة الدخل .

٧. اسلوب BOT ، البناء – التشغيل – التحويل ، Build-operate Transfer ، ويشير هذا المصطلح الى ذلك الاسلوب الذي يتم بمقتضاه استخدام استثمارات القطاع الخاص في تمويل مشاريع البنى التحتية للدولة ، وهي الوظيفة التي كانت تقع على عاتق القطاع العام تاريخياً .

ويمكن ان نرى انواع اخرى مهمة لها علاقة بنظام BOT ومنها :

- Boo البناء – الامتلاك – التشغيل Build- own – operate
  (لا وجود لاي تعهد مسبق بنقل الملكية الى الدولة)
- BooT البناء – الامتلاك – التشغيل – ثم نقل الملكية
  Build - own – operate – Transfer
- BLT او BRT بمعنى البناء – التاجير ، ثم نقل الملكية الى الدولة
  Build - Lease – Transfer
- BT بمعنى البناء ثم نقل الملكية فوراً الى الدولة Build- Transfer
- BTO البناء – نقل الملكية – ثم تشغيل المشروع
  Build - Transfer – operate
- DBOT بمعنى التصميم – البناء – التمويل – التشغيل
  Design − Build– operate – Transfer
- MOOT بمعنى التحديث – الامتلاك – التشغيل – نقل الملكية
  Modernize - own – operate – Transfer
- ROO بمعنى التطوير – الامتلاك – التشغيل
  Rehabilitater − own – operate

اثار (نتائج الخصخصة)

منذ ان ظهرت الخصخصة كسياسة اقتصادية تنموية ، اثارت جدلاً واسعاً مازال مستمراً بين مؤيدين ومعارضين لها وبمستويات مختلفة ومتعددة ، فالمؤيدين يرون انها سياسة فعالة لزيادة الكفاءة الاقتصادية للمشروع عن طريق زيادة الانتاجية وتعظيم الارباح وبالتالي رفع كفاءة الاقتصاد الكلي بشكل عام ، وبنفس الوقت انها وسيلة لتخفيف العبء عن ميزانية الدولة عن طريق التقليل او التخلص من الانفاق الحكومي على هذه المشاريع ، كما يرون انها وسيلة جيدة لتوفير السلع والخدمات بجودة اكبر وبسعر اقل نتيجة زيادة المنافسة ، فضلاً عن تقليل البيروقراطية الادارية والقضاء على الروتين واجتذاب رؤس الاموال المحلية والاجنبية وتعبئة المدخرات الوطنية والتخلص من الفساد الاداري والمحسوبية نتيجة اخضاع عملية التوظيف في ظل القطاع الخاص لمعايير اقتصادية سليمة ترتبط بالتكلفة واقتصاديات التشغيل ، كما انها وسيلة ناجحة لتوسيع قاعدة الملكية (كما يسميه البعض براسمالية الشعب) عن طريق ضخ اموال الافراد في العملية الانتاجية نتيجة شراء المشروعات [١] .

ولغرض تفعيل ايجابيات الخصخصة لابد من وضع ترتيبات معقولة ومناسبة تمنع المشاريع المنقولة الى القطاع الخاص من الاصطدام بالمصلحة العامة ، ولذلك نجد بعض الحكومات تختار سياسة الاحتفاظ بالاغلبية في ملكية المؤسسات وعند اتمام عمليات البيع بالكامل ينبغي توفير الاطار السياسي المناسب لنقل الملكية خاصة فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بنسبة الاسهم المطروحة للمستثمرين المحليين مقابل التي تطرح للمستثمرين الاجانب ، كما يجب تجنب القرارات غير المدروسة واعتماد التدرج والانتقائية في برامج وسياسات الخصخصة [٢] .

وعموماً ان انصار الخصخصة يرون انها وسيلة ناجحة لزيادة الانتاج وتحسين الجودة وخفض تكلفة الوحدة الواحدة ، وكبح نمو الانفاق العام وتاكيد صفة المبادرة الخاصة [٣] .

---

١. د . نائل موسى ، مصدر سابق .
٢. د . محمد شريف بشير / مصدر سابق .
٣. ستيف هـ . هانكي ، مصدر سابق ، ص١٣ .

مقابل هذا نجد اتجاهاً اخر يمثله المعارضون لسياسة الخصخصة حيث يرون انها قد تحمل مخاطر كبيرة فهي بكل اختصار تعني الانتقال من القطاع العام (الحكومي) الى القطاع الخاص ، والاول لا يخلو من البروقراطية كما هو في كل دول العالم الا انه يمثل الحضن الرؤم لحاجات ورغبات عدد كبير من افراد الشعب ، علاوة على ان المشاريع الخاصة هدفها تحقيق الارباح المالية ولقاء ذلك فمن الممكن ان تتخذ أي اجراء يتنافى مع امال وتطلعات المنتمين لها ، على النقيض من مثيلاتها الحكومية التي تضع اعتبارات اخرى في المقام الاول كرسالتها الوطنية [١] .

ولابد من مراعاة اثر الخصخصة على العاملين والموظفين وماهي الاحتياجات التي يمكن اتخاذها لحماية حقوقهم والمزايا التي يحصلون عليها وفرص عمالتهم ، هل سيبقون في الخدمة ام سيكون لهم اولوية في الوظائف لدى المؤسسة الخاصة [٢] .

عموماً فان الخصخصة تواجه اعتراض الكثيرين وتثير مخاوفهم اذ يعتقدون ان السماح للمصالح الخاصة (القطاع الخاص) بالتحكم بالمجتمع يشكل انعطافاً عنيفاً في مسيرة المجتمع البشري ، ويترتب عليه عواقب وخيمة ، لان حيازة هذه المؤسسات العامة كلف الكثير من التضحيات عبر الاجيال (من خلال قبول المجتمعات المحلية رواتب اقل ، او من خلال دفع ظرائب .... الخ) ، بجميع الاحوال فان الثمن المادي لهذه الصفقات لا تكفي لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تنتج عنه ، من ارتفاع شديد في حالات البطالة التي تلازم الخصخصة والارتفاع في اسعار السلع والخدمات في بلدان تعاني اصلاً من هذه المشاكل ، كما ان للخصخصة انعكاسات خطيرة على التدفق النقدي في المستقبل وعلى خيارات الاستثمارات العامة [٣] .

ويرى كثير من المعارضين للخصخصة انها ليست وردية دائماً اذ انها لا تؤدي الى زيادة الكفاءة الاقتصادية لان شكل الملكية ليس له علاقة بالكفاءة ، ولكن شكل الادارة هو الذي يحدد ذلك ، كما يرون ان كثير من المشاريع التي تم خصخصتها تاخذ

١. الخصخصة وسيلة وليست غاية ، www.alarabiy.net .
٢. لانس مارستون ، الاعداد لتحويل الملكية العامة للقطاع الخاص قائمة مراجعة لصناع القرار ، من المصر السابق ، ستيف هـ . هانكي ، ص٦٩ .
٣. اسعد مكاوي ، د . محمد حمادة ، مصدر سابق ، ص١٨٤ .

شكل الاحتكار وبالتالي تساهم الخصخصة بنقل الاحتكار من القطاع العام الى الخاص وبالتالي حدوث فرق كبير للكفاءة وهذا يتطلب ضرورة وجود سوق تنافسية للقضاء على هذا الاحتكار كما يرون انها تساهم في تشويه الاقتصاد الوطني نتيجة عدم اقبال القطاع الخاص على المساهمة في المشاريع الحساسة التي تحوي على درجة عالية من المخاطرة ولا تحقق ربحاً او عائداً سريعاً ، ومن ثم عجز الاقتصاد عن الوفاء باحتياجات المجتمع وحدوث ازمات ومشاكل لا حصر لها [١] .

كما انها قد تكون باباً لظهور الفساد الاداري والمالي والرشاوى عندما تباع المشاريع العامة الى مجموعة من اصدقاء الحكومة نتيجة قرارات ارتجالية وغير مدروسة وغير سوية .

وبالتحديد يمكن ان تكون خطورة مقايضة الدين الخارجي بملكية المشروعات العامة الوطنية من اكثر مخاطر الخصخصة وذلك لانها تحمل عدة مخاطر اهمها[٢] .

١. ان تحويل الارباح والفوائد والدخول والتوزيعات التي يجنبها الملاك الجدد وخاصة الاجانب ستؤثر في الاجل المتوسط على زيادة العجز في ميزان المدفوعات رغم ما يكون في الاجل القصير من تخفيف عبئ الدين من خلال الغاء دفع الفوائد والاقساط المستحقة على الديون التي ستقايض بحقوق الملكية .

٢. يصبح للاجانب المستثمرين نصيب من الدخل المحلي المتحقق وهو يتضاعف مع زيادة تحويل الديون الى حقوق الملكية وسيظل مستمراً طالما بقيت المشاريع مملوكة للاجانب .

٣. اتاحة الفرصة للهيمنة الاقتصادية عبر الشركات متعددة الجنسية والاعفاءات الكمركية والضريبية الامر الذي يتعارض مع السياسات الوطنية .

٤. تحويل الدين الخارجي الى اصول انتاجية سيدفع البنك المركزي الى التوسيع في اصدار النقود لمواجهة طلب تحويل الدين الخارجي الى نقد محلي ، مما يسهم في زيادة التضخم وارتفاع الاسعار ويذكر في هذا الصدد ان تحويل ٥% من الدين المتحقق في

---

٤. د . نائل موسى ، مصدر سابق .
٣. د . عوض شفيق عوض ، مصدر سابق .

اربع دول في امريكا اللاتينية قد ادى الى زيادة عرض النقود المحلية بنسب تتراوح بين ٣٣% الى ٥٩% .

شروط (مستلزمات) تطبيق الخصخصة

هنالك جملة من المتطلبات الواجب توافرها لغرض تطبيق اسلوب (سياسة) الخصخصة بنجاح وايجابية ، واهمها :

١. تحرير الاسعار وسوق العمل ،ويتطلب ذلك العمل على رفع القيود المحددة لهيكل الاسعار والاجور وتركها لألية العرض والطلب .

٢. زيادة دعم المنافسة في السوق ، ويتطلب ذلك العمل على توسيع عمليات التراكم الاولي لرأس المال وخلق قاعدة منافسة عالية لاجل الابتعاد عن حالات وصور سوق الاحتكار .

٣. تحرير النظامين النقدي والمالي (تحرير سعر الصرف ، تحرير سعر الفائدة) زيادة استقلالية البنك المركزي ، تطوير سوق الاوراق المالية ، اصلاح النظام الضريبي .

٤. تحرير القطاع الخارجي ، ويتطلب ذلك التخفيف او ازالة الرسوم الكمركية والقيود الكمية وتشجيع التجارة الحرة وعمليات الانفتاح الاقتصادي .

المشكلات التي تواجه تطبيق الخصخصة في الدول النامية :

يمكن ان تكون الفقرات التالية اهمها [١] :

١. صعوبة اقناع الافراد بجدوى الخصخصة ، ولمعالجة ذلك يمكن اعتماد سياسة اعلامية عبر القنوات السمعية والمرئية والصحف والمجلات وعقد الندوات والمؤتمرات لشرح الاثار الايجابيةالاقتصادية الاجتماعية لتطبيق هذة السياسة للتخفيف من ردة فعل العمال والموظفين وخلق البيئة المشجعة.

٢. ظاهرة سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي ، حيث يشكل هذا القطاع نسبة كبيرة وخاصة في الدول النامية وبالتالي تمثل عملية تحجيمه او تصفيته حال لا تخلو من صعوبات او مشكلات او معوقات .

١. رياض الزعبي ، مصدر سابق .

٣. افتقار غالبية الدول النامية لاليات ومقومات اقتصاد السوق ، حيث تشكل هيكلية السوق في اغلب هذه الدول هيكلية البناء الاشتراكي ، اضافة الى قصور عمليات التراكم الرأسمالي، وما يعانية قطاع الانتاج من اختلالات هيكلية.

٤. مشكلة اختيار المشروعات والانشطة التي يمكن ان تدخل ضمن الخصخصة ، وذلك لوجود عوامل فوق اقتصادية كالاعتبارات السياسية والاجتماعية وتفشي ظاهرة المحسوبية والتي تلعب دورا مهما في عمليات اختيار المشروعات على مستوى هذة الدول .

٥. مشكلة تقييم المشروعات الخاضعة للخصخصة ، حيث ما زالت دراسات الجدوى الاقتصادية دون المستوى المطلوب والمشجع في عموم الدول الناميه اضافة الى افتقار اغلبها الى البيانات الكمية الموثوقة والمحدثة .

٦. مشكلة تكاليف تطبيق الخصخصة ،حيث ستكون لهذه السياسة تكاليف واثار اجتماعية واقتصادية وسياسية ينبغي مراعاتها والتحسب المسبق لها .

٧. مشكلة التصرف في فائض العمالة ، وعلية ينبغي وضع سياسات مدروسة لاستيعاب هذا الفائض، او منحهم ميزة معينة لشراء اسهم هذه المشاريع او المشاركه في ادارتها، او تقديم منح مالية مجزية ، او رواتب تقاعدية جيدة ، وغير ذلك.

المبحث الثالث

الخلاصة والاستنتاجات والتوصيات

الخلاصة

ان الخصخصة ظاهرة عالمية يروج ويدعو لها بشكل خاص البنك والصندوق الدوليين ، وعلى جميع الدول بغض النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي وفلسفتها السياسية قبول هذه الظاهرة شاءت ام ابت ، عاجلاً ام اجلاً ، مما يتوجب على هذه الدول وبالذات الدول النامية دراستها بشكل تفصيلي وشامل ومحاولة تكييفها وشروطها الوطنية للحصول على نتائج ايجابية .

ويمكن الاستفادة من تجارب بعض الدول التي سبقت في تطبيق اسلوب الخصخصة ، مثل الدولة الرائدة في ذلك بريطانيا والدولة الاشتراكية الصين .

ولذلك على الدول ان تضع في حساباتها المستقبلية والتخطيطية جملة الاساليب والتشريعات الكفيلة بدعم القطاع الخاص وجعله قطاعاً قائداً لمسيرة التنمية الاقتصادية ، وخلق بيئة تنافسية سليمة تخدم بالنتيجة المواطن . وتركز على القطاع العام في الخدمات الاحتكارية وتدعمه ضمن سياسة مدروسة ومخطط لها ولمدى معين لحين خلق بيئة تنافسية في تلك السلع والخدمات ، وان تتجه الدولة الى الامور السيادية كالامن والدفاع والقضاء ، وكذلك يتوجب على الدولة دراسة منافع وتكاليف الخصخصة وخاصة في جانبها الاجتماعي (فائض الايدي العاملة بالذات) ووضع الحلول البديلة والوصفات لمعالجة هكذا نتائج لخلق جو من الرضا والقبول والدعم الشعبي لهذه السياسة الجديدة .

الاستنتاجات :

١. ينبغي ان تواكب سياسة الخصخصة تغيرات جذرية لمفهوم او فلسفة الدولة في ادارة الاقتصاد الوطني ، والمزيد من المشاركة والقيادة للقطاع الخاص .

٢. هنالك منظور سياسي واقتصادي واضح للخصخصة ، فالمنظور السياسي يتضمن اختزال دور الدولة ليقتصر على مجالات اساسية مثل الدفاع والقضاء والامن والخدمات الاجتماعية ، والمنظور الاقتصادي يتضمن الاستغلال الامثل للمصادر الطبيعية والبشرية بكفاءة عالية وذلك بتحرير السوق من تدخل الدولة الا في الحالات القصوى وعبر ادوات محددة لضمان استقرار السوق .

٣. ان التدرج والانتقائية في اتمام عملية الخصخصة يفضي الى نتائج ايجابية ، ولذلك نجد بريطانيا التي يضرب بها المثل في تجربة الخصخصة كانت انتقائية ومتدرجة ، ولم تتعدد عمليات الخصخصة اصابع اليد خلال حكومة تاتشر التي تبنت هذه السياسة ، وكذلك تجربة الصين كانت متدرجة وانتقائية ، بينما التسرع يقود الى الكثير من الفشل في تحقيق الهدف المعلن من الخصخصة كما حدث في دول الاتحاد السوفيتي السابق الذي بيعت فيه مؤسسات بلا حدود وفي أي وقت ، وحسب تعبير احد السياسين في تلك البلاد فان عمليات البيع كانت تتم كل ثلاث او اربع ساعات .

٤. بالرغم من قرع طبول الخصخصة وانتشارها غير ان القطاع العام سيبقى بغض النظر عن حجمه وطبيعة دوره ، فهو مازال موجوداً في جميع دول العالم بلا استثناء بما فيها الولايات المتحدة نفسها .

٥. يمكن ان يكون نظام BOT افضل اساليب وانظمة عمليات الخصخصة وخاصة على مستوى الدول النامية ، حيث انها الطرف الاكثر استفادة على المدى الطويل ، لذلك يجب ان تبدي اهتماماً بالغاً بهذا الاتجاه ، وكذلك شركات الاقتصاد المختلط حيث يمكن من خلالها التعاون بين القطاعين العام والخاص ، وبالتالي يشكل خطوة صائبة نحو نمو القطاع الخاص ليصبح قادراً في المستقبل على قيادة النشاط والتنمية الاقتصادية .

٦. معظم الدول النامية قامت في السنوات الاخيرة باصدار قوانين وتشريعات رسمية تشجع وتسهل الاستثمارات الاجنبية المباشرة رغم ان هذه القوانين تتباين وتختلف بوضوح عن بعضها البعض ، الا انها تتشابه في منح نفس النوعية من الحوافز والامتيازات والضمانات الى شركات القطاع الخاص المحلية والاجنبية .

٧. ان التوجهات الليبرالية الاقتصادية (الحرية الاقتصادية) وان صح مضمونها في الدول الصناعية الكبرى حيث اصبح القطاع الخاص على مستوى يستطيع ان يتولى ادارة جميع المرافق العامة وتلبية حاجات المجتمع ، الا انها ما زالت قاصرة على التطبيق على مستوى اغلب الدول النامية ، حيث القطاع الخاص مازال في طور النمو ويحتاج الى دعم واسناد الدولة ليصبح قادراً على تولي النشاط الاقتصادي بمفرده .

٨. هنالك شروط اساسية لتنفيذ عمليات الخصخصة اهمها هو قيام منافسة حرة ، حيث لا جدوى من تحويل شركة حكومية (قطاع عام) محتكرة الى شركة خاصة محتكرة ، اضافة الى ضرورة تنشيط سوق الاوراق المالية .

التوصيات :

١. ضرورة الاستفادة من تجارب الخصخصة لعدد من الدول المتقدمة والنامية التي سبقت في انتهاجها والتي سبق الاشارة اليها وتكييف هذه السياسه ضمن واقع وحصوصية كل دولة .

٢. ضرورة تحجيم الاثار السلبية للخصخصة وبالذات ما يضر بالايدي العاملة والموظفون ، وان يتم استيعابهم بشروط مناسبة وعادلة وضمان حصولهم على مكافآت مجزية والسماح للعمال بشراء اسهم المشاريع المخصخصة ، مما يخفف حدة المعارضة لهذه السياسة التي غالباً ما يكون هؤلاء العمال ضحيتها .

٣. ضرورة الدراسة والتقييم والموازنة بين المنافع والتكاليف على مستوى المنشأة (المستوى الجزئي) والمنافع والتكاليف الاقتصادية على المستوى الكلي ، وكذلك المنافع والتكاليف العاجلة (قصيرة المدى) والمنافع والتكاليف الآجلة (بعيدة المدى) واخذ ذلك بنظر الاعتبار عند اقتراح السياسة العامة للخصخصة .

٤. ضرورة منح المستثمر الوطني ميزة ضمن تشريعات الخصخصة على المستثمر الاجنبي لاسباب اقتصادية معروفة (ذكرت في الدراسة).

٥. ضرورة توفير بيئة قانونية وتشريعية تتسم بالاستقرار والمرونة حتى يجد المستثمر البيئة الخالية من المخاطر ، وكذلك ادخال المستثمرين والاطراف المعنية طرفاً في تطبيق سياسة الخصخصة ، وتقديم حوافز بهدف تحقيق معدلات ربحية معقولة ومشجعة في آن واحد .

٦. ضمن خصوصيتنا الوطنية في مجال الاستفادة من سياسية الخصخصة يمكن استحداث مجلس او هيئة للخصخصة في العراق يرتبط مباشرة برئيس الحكومة على غرار ما معمول به في كثير من الدول المتقدمة والنامية كفرنسا ولبنان مثلاً ويتكون هذا المجلس من وزراء الاختصاص (وزير المالية ، التجارة ، العدل) او من ينوب عنهم بصفة دائمة ، ويشترك معهم الوزير الذي يخضع المشروع المقترح خصخصته ضمن وزارته اضافة الى اعضاء اخرين من الاختصاصين في الشؤون الاقتصادية والمالية والقانونية من ذوي الخبرة والكفاءة والنزاهة المشهودة ، ويعقد هذا المجلس اجتماعات دورية لاقتراح السياسة العامة للخصخصة ، وكذلك تقديم المشورة للحكومة في اعادة تأهيل الشركات العامة ومن ثم امهالها فترة زمنية مدروسة للتأكد من جدواهاالاقتصادية قبل ان يتخذ قرار مناسب بشأن بقائها او خصخصتها.

المصادر :

الكتب:

١. د . مروان محي الدين القطب " طرق خصخصة المرافق العامة – الامتياز – الشركات المختلطة – BOT – تفويض المرفق العام – دراسة مقارنة " منشورات الحلبي الحقوقية ، ط١ ، ٢٠٠٩ .

٢. د . سمير محمد عبد العزيز ، د . اسماعيل حسين اسماعيل ، د . رجب شكري العشماوي " نظام البناء . التشغيل . نقل الملكية BOT لتحويل وادارة وتحديث مشروعات البنية التحتية " الدار الجامعة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٧ .

٣. اسعد مكاوي ، د . محمد حمادة " معجم مفاهيم التنمية " لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الاسكوا والبنك الدولي ومؤسسات الامام الصدر " صور ، لبنان ، بدون تاريخ .

٤. ستيف هـ . هانكي " تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية في المشرق والمغرب " اعداد وتحرير ستيف هـ . هانكي ، ترجمة محمد مصطفى غنيم ، مراجعة وتقديم ، د . شريف لطفي ، دار الشروق ،القاهرة ، ص١ ، ١٩٩٠ .

٥. لانس مارستون " الاعداد لتحويل الملكية العامة للقطاع الخاص قائمة مراجعة لصانع القرار " من كتاب ستيف هـ . هانكي ، المصدر السابق .
٦. بيتر ماكفرسون " بشائر تحويل الملكية العامة للخاصة " من كتاب ستيف هـ . هانكي ، المصدر السابق .
٧. تير م . هاشي " تسويق المشروعات المملوكة للدولة " من كتاب ستيف هـ . هانكي ، المصدر السابق .

الشبكة العالمية (الانترنيت):

١. د . عوض شفيق عوض " الخصخصة " قراءة وعرض ، محمود سلامة الهايشة
Mahmoud – alhaisha @ yahoo.com

٢. د . محمد شريف بشير " اتجاهات ودروس مستفادة "
www.Islamonline.net/arabic/economics/2001

٣. د . نائل موسى " الخصخصة تفاحة الاغنياء حنظلة الفقراء "
www.Islamonline.net/arabic/economics/2001

٤. رياض الزعبي" الخصخصة ودورها في المؤسسة " www.adm.gov.ae

٥. الجزيرة " الخصخصة تتطلب شروط للنجاح وإرضاء الجماهير "
www.algazeera.net

٦. العربية " الخصخصة وسيلة و لسيت غاية " . www.alarabiy.net .

٧. شريف عبد الحميد ، لندن ، ١١/ يناير / ٢٠٠٨ ، العدد ١٠٦٣٦ ، www.alsharqalawset